العرب
الإثنين 2021/10/04
السنة 44 العدد 12199

الحوار المرتقب في تونس: من هي الأطراف السياسية المشاركة وما هي القضايا المطروحة

الإليزيه: الرئيس قيس سعيد تعهد بإطلاق حوار وطني

أثارت التحوّلات السياسية في تونس اهتمام شركائها في الاتحاد الأوروبي وخصوصا فرنسا، التي أعلنت أن الرئيس قيس سعيد تعهّد بإطلاق حوار وطني، بعد أن علق جلّ مواد الدستور ولجأ إلى إصدار المراسيم، وشرع نظاما مؤقتا للسلطات تمهيدا لإصلاحات سياسية ستشمل القانون الانتخابي ونظام الحكم، وسط تساؤلات عن كيفية تنظيمه وطبيعة الأطراف المشاركة فيه.

خالد هدوي

تونس – أكدت الرئاسة الفرنسية تعهّد الرئيس التونسي قيس سعيّد بتنظيم حوار وطني بعد التحوّلات السياسية الكبيرة التي شهدتها البلاد منذ الخامس والعشرين من يوليو الماضي، ما يطرح التساؤل حول سبل إجراء الحوار وأهم مضامينه ومخرجاته، فضلا عن الأطراف التي سيتحاور معها الرئيس سعيّد.

وقالت الرئاسة الفرنسية (الإليزيه)، إن "الرئيس قيس سعيد تعهد بإطلاق حوار وطني في تونس خلال مكالمة هاتفية مع الرئيس إيمانويل ماكرون".

وأوضحت في بيان لها السبت أن "الرئيس الفرنسي أعلن أنه يتابع باهتمام بالغ الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والصحي في تونس، كما أثار ماكرون مسألة أجندة الإصلاحات المنتظرة من الشعب التونسي والمجتمع الدولي".

غازي الشواشي

الحوار قد يكون مع الشباب حول القضايا الاجتماعية

وأضاف بيان الرئاسة الفرنسية أن "الرئيس ماكرون أعرب عن تمسكه بترتيب حوار يجمع كل مكونات الشعب التونسي حول إصلاح المؤسسات".

وقال قيس سعيد إن "الحكومة ستكون جاهزة خلال أيام، وإنه سيجري إطلاق حوار وطني في أعقاب ذلك"، في وقت يتهمه فيه خصومه بالانقلاب على الدستور وتجميع السلطات بين يديه، بينما يقول سعيد إنه استخدم الدستور لحماية الدولة من خطر داهم.

وتشهد شوارع العاصمة في تونس مظاهرات أسبوعية معارضة ومؤيدة للرئيس سعيد.

تنسيق تونسي- فرنسي لتنظيم الحوار

وعلى الرغم من أن الرئيس سعيّد أكد مرارا أن لا حوار مع الفاسدين، إلا أن أطرافا سياسية رجحت أن يكون هذا الحوار مع الفئات الشبابية التي يراهن عليها الرئيس منذ حملته الانتخابية، وطالبت أن يكون الحوار جامعا لمختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية.

وقال غازي الشواشي أمين عام التيار الديمقراطي، "الرئيس أكّد أن لا حوار مع الفاسدين، وأستبعد في الوقت الحالي أن يجري حوارا، وإن أجراه ربما سيكون مع الشباب".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "الحوار يتطلب توازنا في المشهد، واليوم لا بدّ من التفكير في خارطة طريق جديدة، تأخذ بعين الاعتبار المنظومة الانتخابية، التوازنات بين السلطات، والمسألة الاقتصادية الحساسة جدا، فضلا عن المسألة الاجتماعية المتعلقة بالمقدرة الشرائية للتونسيين وأزمة التشغيل، وكذلك المسألة الصحية المتعلقة بمواصلة التصدي لفايروس كورونا".

وتابع "كل ذلك يتطلب حكومة وطنية للخروج من الأزمة السياسية وتنبثق منها انتخابات مبكرة بنظام انتخابي جديد".

ورجح مراقبون أن يكون تنظيم الحوار، بعد تركيز الحكومة الجديدة، وربما يقتصر على مشاركة الأطراف التي تختلف مع الرئيس سعيد وليست متورطة في الفساد.

وأفاد المحلل السياسي محمد ذويب أن "في بيان الإليزيه سيكون هناك حوار، ولم يقع الإعلان عن أطرافه"، قائلا "سيكون ذلك بعد تركيز الحكومة الجديدة".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "لا أعتقد أنه سيكون مع من وصفهم الرئيس بالفاسدين، ولكنّ هناك أطرافا أخرى تختلف مع الرئيس سعيد وليست متورطة في الفساد، على غرار حزب العمال، التيار الديمقراطي، الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان، واتحاد الشغل الذي عقد جلسة السبت مع عدد من الخبراء، ووصلته معلومة أن الرئيس ذاهب إلى الحوار".

وبخصوص المحاور والقضايا التي يمكن طرحها في الحوار المرتقب، قال المحلل السياسي "ربما سيتم طرح مسألة النظام الانتخابي، والتصورات السياسية القادمة في البلاد"، لافتا "الحزب الدستوري الحر ليس معنيا بالفساد، حسب تقرير محكمة المحاسبات، وربما تتم دعوته للمشاركة في الحوار، لكن قد لا يشارك باعتباره يعارض إجراءات الرئيس بعد معارضته للمنظومة السابقة".

من جانب آخر أعرب الرئيس التونسي عن "أسفه" لإعلان باريس تخفيض عدد التأشيرات الممنوحة للتونسيين، وفق ما أفادت الرئاسة التونسية.

وجاء في بيان للرئاسة "عبر رئيس الجمهورية عن أسفه لقرار التخفيض في عدد التأشيرات الممنوحة للتونسيين الراغبين في التوجه إلى فرنسا".

ونقل عن الرئيس الفرنسي قوله خلال الاتصال إن "هذا الإجراء قابل للمراجعة".

واعتبر سعيّد أنه "لا يمكن معالجة مسألة الهجرة غير النظامية إلا بناء على تصور جديد"، مشددا أنه "سيتم الانكباب على البحث عن حلّ لهذه الظاهرة بعد تشكيل الحكومة التونسية الجديدة".

وإثارة الرئيس التونسي لهذا الحوار، هي أول مؤشر منذ اضطلاعه بالسلطة التنفيذية في يوليو الماضي على استعداده للتشاور على نطاق أوسع حول إيجاد مخرج للأزمة.

وعلق سعيّد عمل البرلمان، ونحى جانبا الكثير من مواد دستور 2014.

ومنح نفسه سلطات التشريع بمرسوم وعين رئيسة جديدة للوزراء، وقال إنه سيشكل لجنة لتعديل الدستور.

وحث الاتحاد العام التونسي للشغل، (أكبر منظمة نقابية بالبلاد)، وأحزاب رئيسية ممثلة في البرلمان المعلق سعيّد على إشراكهم في حوار حول الدستور والنظام السياسي في تونس.

وتعرض قيس سعيد لضغوط محلية ودولية لاختيار حكومة جديدة بعد تدخله في يوليو بإقالة رئيس الحكومة، وتعليق عمل البرلمان، واضطلاعه بالسلطة التنفيذية.

وعين سعيّد الأربعاء الماضي نجلاء بودن رمضان رئيسة للحكومة وطلب منها تشكيل حكومة بسرعة، لكن من المتوقع أن يكون لها سلطات أقل من رؤساء الحكومات السابقين.

وتواجه المالية العامة لتونس أزمة تلوح في الأفق، وتوقفت المحادثات مع صندوق النقد الدولي حول حزمة إنقاذ عندما أقال سعيّد الحكومة السابقة في الخامس والعشرين من يوليو الماضي.

مسيرات كبرى في مدن تونسية مؤيدة لقرارات قيس سعيد

تونس – تظاهر الآلاف الأحد في تونس وفي عدد من الولايات (المحافظات) دعما للقرارات التي اتخذها الرئيس قيس سعيّد في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، والتي تقضي بتجميد أعمال البرلمان وإقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي وتعزيز صلاحياته الدستورية، مطالبين "بوضع حد نهائي للمنظومة الفاشلة" و"حلّ البرلمان".

وتجمع أكثر من ثلاثة آلاف متظاهر في شارع الحبيب بورقيبة (أكبر الشوارع التونسية) وسط العاصمة تونس هاتفين "الشعب يريد حلّ البرلمان" و"كلّنا قيس سعيّد كلنا تونس" و"قرارات 25 يوليو ثورة داخل الثورة" و"إلى الأمام قيس سعيّد" و"دستور غير ديمقراطي".

وذكرت وسائل إعلام محلية أنه تم تنظيم تظاهرات مساندة لقيس سعيّد في ولايات صفاقس (وسط شرق) وسوسة (وسط شرق) وتطاوين (جنوب) وقابس (جنوب) والكاف (غرب).

ورفع المشاركون في المسيرات لافتات مناهضة لحركة النهضة الإسلامية، وطالبوا بمحاكمة راشد الغنوشي وفتح ملفات الإرهاب الذي استشرى في تونس طيلة العشرية الأخيرة.

وانتشرت قوات الأمن بأعداد كبيرة في كامل شارع الحبيب بورقيبة وطوقت المتظاهرين الذين تمركزوا أمام مبنى "المسرح البلدي" رافعين علم تونس.

ورفعت صور للرئيس ولافتات كتب عليها "الشعب يريد تنقيح الدستور" و"سعيّد الناطق الرسمي باسم الشعب" و"معك إلى النهاية".

ولم تتمكن تونس منذ ثورة 2011 التي أطاحت بنظام الرئيس الأسبق الراحل زين العابدين بن علي من إيجاد حلول للوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي، ويفسر مراقبون ذلك بغياب الاستقرار السياسي؛ فقد تعاقبت نحو تسع حكومات على السلطة طوال عقد من الزمن.

وأعلن الرئيس سعيّد في الخامس والعشرين من يوليو الماضي تجميد أعمال البرلمان وإقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي وتوليه السلطات في البلاد مستندا في ذلك إلى الفصل 80 من الدستور الذي يتيح اتخاذ مثل هذه القرارات أمام تواجد "خطر داهم".

وأصدر في الثاني والعشرين من سبتمبر الماضي أمرا رئاسيا يتضمن تدابير استثنائية أخرى تعزز صلاحياته على حساب الحكومة وكذلك البرلمان الذي يحل محله عبر "إصدار النصوص ذات الصبغة التشريعية في شكل مراسيم"، الأمر الذي اعتبره خبراء تمهيدا لتغيير النظام السياسي في البلاد بدلا من البرلماني الذي نص عليه دستور 2014.

والأربعاء كلّف قيس سعيّد امرأة غير معروفة في المشهد السياسي، وهي نجلاء بودن (63 عاما)، بتشكيل حكومة جديدة تعمل على مكافحة الفساد ومعالجة الأولويات الاقتصادية والاجتماعية.

وهذه أول مرة في تاريخ البلد الرائد في مجال حقوق المرأة وحريتها يتم فيها تعيين امرأة على رأس السلطة التنفيذية للقيام بإصلاحات أهمها مقاومة الفساد.

وتوجه انتقادات شديدة للرئيس سعيّد بسبب قراراته ويعتبر حزب النهضة ذو المرجعية الإسلامية وأكبر الكتل البرلمانية (53 من أصل 217 نائبا) أن ما قام به الرئيس "انقلاب على الدستور وعلى الثورة" بينما حذرت منظمات حقوقية تونسية ودولية من بروز "نزعة سلطوية" بعد أن عزّز قيس سعيّد صلاحياته على حساب البرلمان والحكومة.

ودعت أربعة أحزاب (حركة الشعب والتحالف من أجل تونس والتيار الشعبي والائتلاف الوطني التّونسي) أنصارها إلى المشاركة في مسيرات ووقفات بمختلف الولايات في تونس الأحد، دعما للرئيس قيس سعيد.

والأحزاب التي تدعم قيس سعيد هي: حركة الشعب وحزب التحالف من أجل تونس وحركة تونس إلى الأمام والتيار الشعبي وحركة البعث والحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي.

وأطلق مناصرون للرئيس سعيد على صفحات التواصل الاجتماعي دعوات للنزول إلى الشارع، تعبيراً عن مساندتهم لقراراته، ورداً على وقفة احتجاجية مناهضة لقيس سعيد نفذها أنصار حركة النهضة وحلفاؤها الأحد الماضي في العاصمة.

وأمس الأحد تم توقيف نائب في البرلمان ومقدم برامج تلفزيونية إثر بث برنامج حواري على قناة "الزيتونة" الخاصة وجهت خلاله انتقادات شديدة للرئيس سعيّد ووُصفت قراراته بـ"الانقلاب".

مناورة تركية جديدة تروج لسحب المرتزقة من ليبيا

المرصد السوري لحقوق الإنسان: أوامر بإعادة ألفي عنصر إلى سوريا

ليبيا – تواصل تركيا مناورتها السياسية في ليبيا عبر الترويج لسحب المرتزقة من الأراضي الليبية، وترحيل عدد منهم إلى سوريا، بالموازاة مع سير العملية السياسية في البلاد.

وكشف المرصد السوري لحقوق الإنسان عن ترويج المخابرات التركية لقرار بشأن ترحيل ألفي مرتزق سوري من الأراضي الليبية إلى سوريا، مؤكدًا صدور تعليمات إلى تلك العناصر بحزم أمتعتهم.

وقال في بيان له الأحد إن "ألفي مرتزق من بين سبعة آلاف عنصر بليبيا، صدرت لهم أوامر بإعادتهم إلى سوريا، بالتوازي مع سير العملية السياسية في ليبيا".

تركيا تتمسك ببقاء قواتها في ليبيا

وأكد المرصد أن القرار التركي جاء بعد ما شهدته الأيام الأخيرة من تمرد في صفوفهم و"سرقة رواتبهم" وتخفيض جزء منها من قبل القيادات المسؤولة عنهم، إلا أنه تساءل عن إن كانت عملية الانسحاب الجديدة وهمية على غرار العملية السابقة التي كانت مقررة في مارس الماضي.

ويتزامن القرار مع محادثات بين أنقرة والقاهرة حول تطبيع العلاقات بين البلدين، كان أحد المحاور فيها ترحيل المرتزقة.

وجاء ذلك في لقاء جمع وزير الخارجية سامح شكري ونائب رئيس المجلس الرئاسي عبدالله اللافي، مشيرا إلى ضرورة إخراج المرتزقة كسبيل وحيد لاستعادة سيادة ليبيا.

وفي وقت سابق، كشف المرصد السوري لحقوق الإنسان عن وجود "استياء واسع" وحالة "تمرد" بين المرتزقة الموالين لتركيا داخل معسكراتهم في العاصمة طرابلس.

وقال المرصد السوري في بيان له إن هناك استياء وتمردا بين أوساط المرتزقة السوريين في ليبيا، بسبب تخفيض قيادات الفصائل الرواتب المخصصة لهم إلى 2500 ليرة تركية كل شهر أي ما يعادل 300 دولار شهريًا، فضلا عن صرف الرواتب كل أربعة أشهر.

وتتمسك تركيا ببقاء قواتها العسكرية في ليبيا، وترفض وصفها بأجنبية، كما تماطل في سحب المرتزقة السوريين، وتؤكد أن نشرهم في غرب ليبيا جاء بدعوة من الحكومة الشرعية السابقة، وفقا لمذكرة التفاهم الموقعة معها، لكن حكومة عبدالحميد الدبيبة لم تعترض على بقاء هذه القوات والمرتزقة.

ويدافع المجلس الأعلى للدولة في ليبيا، الذي يرأسه خالد المشري، على شرعية وجود تركيا العسكري، وعدم المساس بمذكرة التفاهم الموقعة معها، رغم القرارات الدولية التي طالبت بسحب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة لتهيئة الوضع للانتخابات، وتحقيق الاستقرار في البلاد.

وسبق أن كشفت مواقع متخصصة في رصد حركة الطيران عن تكثيف تركيا جسرها الجوي لطيران الشحن العسكري إلى قاعدتي الوطية ومصراتة، الخاضعتين لسيطرتها في غرب ليبيا، في الوقت الذي تشهد فيه البلاد توترا سياسيا على خلفية حجب مجلس النواب الثقة عن حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة، برئاسة عبدالحميد الدبيبة، التي أكدت أنقرة دعمها لاستمرارها حتى إجراء الانتخابات في موعدها المحدد في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل.

> **المرصد السوري لحقوق الإنسان كشف عن وجود استياء واسع وحالة تمرد بين المرتزقة الموالين لتركيا في العاصمة طرابلس**

وذكر موقع "إيتاميل رادار" الإيطالي، المختص برصد الحركة الجوية، قيام تركيا بتسيير رحلتين لطائرتين عسكريتين، باتجاه قاعدة الوطية العسكرية غرب البلاد. مبرزا أن الطائرتين التابعتين للقوات الجوية التركية، وهما من طراز "إيربـاص. إيه 400 أم" انطلقت إحداهما من مدينة قيصري (وسط)، بينما انطلقت الثانية من مطار إسطنبول (غرب)، باتجاه قاعدة الوطية بغرب ليبيا.

ورصد موقع "فلايت رادار" إقلاع طائرتي شحن عسكريتين من طراز "إيربـاص. إيه 400 أم" من مطار سليمان ديميريل في إسبرطة، جنوب تركيا إلى قاعدة مصراتة الجوية الخاضعة لسيطرتها في ليبيا.

وفي الفترة الأخيرة، كثّفت أنقرة من عدد رحلات طيرانها العسكري باتجاه قاعدتي الوطية ومصراتة، رغم قرارات الأمم المتحدة بحظر نقل السلاح إلى ليبيا، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والمطالبات الدولية لها بسحب قواتها، والآلاف من المرتزقة الذين دفعت بهم إلى غرب ليبيا، بموجب مذكرة التفاهم في مجال التعاون الأمني والعسكري، الموقعة مع رئيس حكومة الوفاق الوطني السابقة في السابع والعشرين من نوفمبر 2019.

وتواصل تركيا دعم حكومة الدبيبة رغم قرار مجلس النواب سحب الثقة منها واستمرارها كحكومة تسيير أعمال حتى إجراء الانتخابات.